بيان صحافي

المفوضية الأوروبية تحدد مستويات عمل الشركات الأوروبية في الأسواق الدولية للمشتريات

تقترح المفوضية الأوروبية تحسين فرص الأعمال للشركات الأوروبية في أسواق المشتريات. ويقضي الهدف الأساسي لهذه المبادرة بالمساهمة في فتح أسواق المشتريات العامة حول العالم وضمان وصول الشركات الأوروبية إليها. كما يهدف الاقتراح إلى ضمان المساواة بين جميع الشركات (الأوروبية وغير الأوروبية على السواء) عندما يتعلق الأمر بالتنافس على الأعمال في سوق المشتريات العامة المربحة للاتحاد الأوروبي.

وتشكل المشتريات العامة جزءاً كبيراً من تدفقات التجارة العالمية وتبلغ قيمتها ألف مليار يورو سنوياً. وفي الاتحاد الأوروبي، تمثل المشتريات العامة 19% من إجمالي الناتج المحلي وتمثل ركيزة أساسية لإطلاق عجلة النمو من جديد، خصوصاً خلال الأزمات الاقتصادية. وتقليدياً، تعتبر سوق المشتريات العامة للاتحاد الأوروبي منفتحة جداً. غير أن هذا لم يترافق دائماً مع درجة مشابهة من الانفتاح من جانب شركائنا التجاريين. فعلى الصعيد العالمي، ربع السوق العالمية للمشتريات فقط مفتوحة أمام المنافسة الدولية. وتؤثر الضوابط التي يفرضها شركاؤنا التجاريون على القطاعات التي يملك فيها الاتحاد الأوروبي قدرة تنافسية عالية، على غرار البناء والنقل العام والأجهزة الطبية وتوليد الطاقة والمواد الصيدلانية.

وسوف تزيد المبادرة الجديدة التي تقترحها المفوضية الحوافز للشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي لفتح أسواق المشتريات العامة أمام مقدمي العروض من الاتحاد الأوروبي. كما أنها ستضمن للشركات الأوروبية إمكان المنافسة في السوق الداخلية مع الشركات الأجنبية على قدم المساواة. ومن شأن هذه المبادرة زيادة فرص الأعمال للشركات الأوروبية، داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الدولي على السواء، فضلاً عن تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على العمل في الاقتصاد المعولم، وزيادة العمالة وتعزيز الابتكار في الاتحاد الأوروبي.

وأعلن المفوض الأوروبي لشؤون السوق الداخلية والخدمات ميشال بارنييه أن "على الاتحاد الأوروبي ألا يكون بعد اليوم ساذجاً ويجب أن يتوق إلى العدالة والمعاملة بالمثل في التجارة العالمية. فمبادرتنا تقوم على إيمان أوروبا بأن لفتح المشتريات العامة أمام المنافسة منافع على الصعيدين العالمي والأوروبي. فأسواقنا منفتحة أصلاً ونحن على استعداد لفتحها أكثر، لكن فقط في حال كان في إمكان المؤسسات التنافس على قدم المساواة مع منافسيها. وسوف تبقى المفوضية متيقظة للدفاع عن المصالح الأوروبية والشركات الأوروبية والوظائف".

وقال المفوض الأوروبي للتجارة كارل دو غوشت من جهته: "أنا من أشد المؤمنين في جعل التدفق التجاري حراً ويجب أن تشكل المشتريات الحكومية جزءاً أساسياً من أسواق التجارة المفتوحة عالمياً. فهذا جيد للمؤسسات والمستهلكين ويضفي قيمة على الأموال التي يدفعها المكلفون. وسوف يرفع هذا الاقتراح درجة استفادة الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الدولية ومع شركائنا لفتح أسواق المشتريات الخاصة بهم أمام الشركات الأوروبية. وأنا على ثقة من أنهم سينالون فرصة عادلة للفوز بعقود حكومية في الخارج واستحداث الوظائف نتيجة ذلك".

وتحترم هذه المبادرة بشكل كامل التزامات الاتحاد الأوروبي التي قطعها في إطار الاتفاق في شأن المشتريات الحكومية الخاص بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الثنائية. كما توضح الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي حيال سلطات التعاقد الأوروبية بشكل ملزم من الناحية القانونية.

أما الأوجه الرئيسية لاقتراح نظام فهي:

- تأكيد مستويات الانفتاح المهمة لسوق المشتريات العامة للاتحاد الأوروبي

- إمكان موافقة المفوضية على أن تستبعد سلطات التعاقد في الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى العقود التي تفوق قيمتها الخمسة ملايين يورو العروض التي تتضمن جزءاً مهماً من السلع والخدمات الأجنبية وحيث تكون هذه العقود غير مشمولة باتفاقات دولية حالية.

- في حالات التمييز المتكررة والخطرة في حق الموردين الأوروبيين في بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، سوف يكون في متناول المفوضية آلية تسمح لها بفرض ضوابط على الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، في حال عدم ادخول الدولة غير العضو في الاتحاد الأوروبي في مفاوضات لمعالجة عدم التوازن في الوصول إلى السوق. وسوف يجري استهداف أي تدابير مقيّدة، عبر مثلاً استبعاد مقدمي العروض من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو فرض غرامة على الأسعار المعمول بها.

- وأخيراً، يزيد الاقتراح الشفافية حيال العروض المتدنية بصورة غير طبيعية لمكافحة المنافسة غير المشروعة من جانب الموردين من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في السوق الأوروبية.

الخلفية

اعتبرت المفوضية في تقريرها لعام 2011 عن "قانون السوق الموحد" وتقريرها لعام 2010 عن "التجارة والنمو وشؤون العالم" المنافسة العادلة والوصول إلى أسواق المشتريات العامة كإحدى الأدوات الرئيسية للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف، خصوصاً في سياق الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

ودعا المجلس الأوروبي في خلاصاته التي أصدرها في 23 تشرين الأول الماضي إلى اقتراح من المفوضية يقضي بوضع آلية أوروبية لفتح قطاع المشتريات العامة، مع التشديد على أن أوروبا ستستمر في دعم التجارة الحرة والعادلة والمنفتحة

وفي شهر كانون الأول الماضي، قدمت المفوضية الأوروبية برنامجاً شاملاً لتحديث المناقصات العامة. وتستكمل هذه المبادرة هذا الجهد المحلي بمجموعة من القواعد خاصة بالبعد الخارجي لسياسة المشتريات.

وطالما كان الاتحاد الأوروبي تقليدياً اقتصاداً منفتحاً ومدافعاً عن التجارة الحرة، بما في ذلك المشتريات العامة. غير أن مقاربة الاتحاد الأوروبي لا تلقى صدى كاملاً حول العالم، إذ يطبق الشركاء التجاريون للاتحاد الأوروبي بغالبيتهم إجراءات مقيدة للمشتريات العامة تحمل تمييزاً ضد الموردين الأوروبيين. وقد ازداد اللجوء إلى هذه الإجراءات نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية.

للمزيد من المعلومات:

http://ec.europa.eu/internal_market/publicprocurement/modernising_rules/international_access/index_fr.htm

http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/trade-topics/public-procurement/